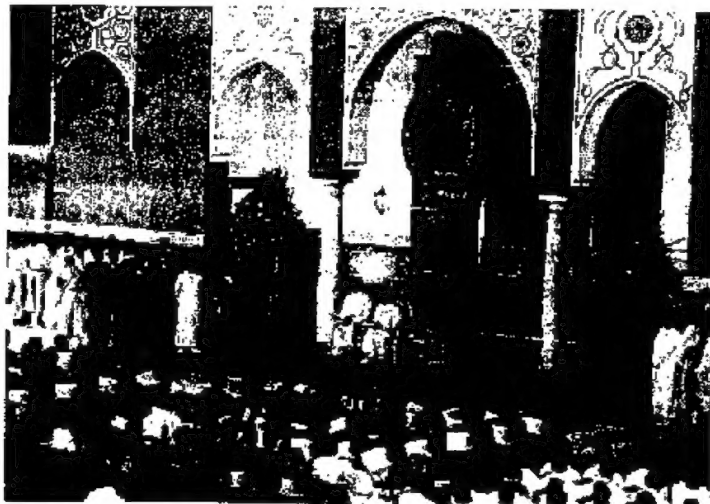


خطاب صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني في اختتام المؤتمر الوزاري للغات بمراكش



لقى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني محفوا بصاحب السمو الملكي
ولي العهد الأمير سيدي محمد ، يوم السبت 3 ذي القعدة 1414 هـ -
15 أبريل 1994 ، بالقصر الملكي بمراكش الخطاب الاختتامي في
اشغال المؤتمر الوزاري للغات .

وقد مبر فيه جلالتهم عن عزمه على أن يقترح على مختلف رؤساء الدول
المشاركة في المؤتمر الوزاري للغات المنعقد بمراكش إنشاء مجموعة
حكومية يكون من مهامها التفكير في آليات جديدة للتفاوض
الاقتصادي الدولي .

وفي ما يلي نص الخطاب الملكي العائلي :

المحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

سيادة الرئيس ،

أصحاب المعالي الوزراء الأولين والوزراء ،

سيادة المدير العام ،

أيها المندوبون المحترمون ،

أصحاب السعادة ،

حضرات السيدات والسادة ،

ها نحن قد عشنا جميعا - والعالم معنا - لحظة من لحظات التاريخ المتميزة التي تجعل البشرية تتحرك أثناءها كيف تجتد طاقاتها وتعبي - رصيدها المعنوي لانطلاقة مشروع جديد ، يستهدف إذكاء الأمل في غد أفضل ، ويرمي إلى إبعاد التذمر وأسباب الإحباط عن البشرية.

وإننا - ونحن نعيش معا هذه الأجواء - لنعود بنا الذاكرة إلى حدث لا ينسى ، هو انعقاد مؤتمر أنفا بالدار البيضاء سنة 1943 الذي كان لنا حظ مرافقة جلالة المرحوم والدنا إليه ، لقد كان ذلكم المؤتمر ، الذي أعد نزول الحلفاء بأوروبا ، والذي شارك فيه على وجه الخصوص كل من الرئيس روزفلت والوزير الأول تشرشل ، متطلعا حاسما ، لا لأنه يسر للحلفاء أن يسبروا قدما نحو الانتصار فحسب ولكن لأنه كان كذلك يدبارة المسيرة الظافرة للشعوب المستعمرة نحو الاعتناق والحرية.

ولم يغيب عن أولئك الرجال الذين مكثوا بجهدهم وتقانيهم العالم من العودة إلى قيم الحرية والديمقراطية أن نهاية العدوان لا تعني استتباب السلم ما دامت نفس الأسباب تقضي إلى نفس النتائج ، كما أنهم أدركوا أنهم لن يستطيعوا التوصل إلى إقامة سلم دائم في غياب مناخ ملائم للنمو الاقتصادي المتواصل.

لقد كان لما استخلصه من عبر من أزمة الثلاثينات ، وخاصة من مفعول الحماية على النشاط الاقتصادي وعلى الأمن في العالم ، بالغ الأثر عند وضع ميثاق سان فرانسيسكو واتفاقيات بروتون وودس ، ولولا الثقليات السياسية التي منعت من تحقيق ما كان براود بناء السلم من أحلام ، ولو لم تقبر المنظمة العالمية للتجارة في حينها لكانت أحد روافد الجهاز متعدد الأطراف الخاص المعهود إليه تدبير الاقتصاد العالمي.

وهذا ما جعلنا نتنظر زهاء نصف قرن قبل أن نستطيع فرض القانون على التعسفات وشطط القوى.

وبإنشائنا اليوم بمراكش المنظمة العالمية للتجارة، نكون أقررنا شرع القانون في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، بإعطاء الأحقية لقواعد الانضباط العالمية على الانسحاق إلى الانعزالية وإلى شرع الأقوى. ويتبيننا جماعة لهذه القواعد نكون قد أقررنا الميثاق الاستعماري وأعطينا للترابط الدولي مدلوله الحق. وكيفما كانت أحجام الاقتصادات الخاصة، سوف تتمتع استقبالا بنفس الحقوق، وسوف تخضع لنفس الواجبات، لأننا نقسم من الآن نفس الأهداف. لذا فمن واجبا أن ترفع عنا نفس التحديات، سواء تعلق الأمر بمواجهة أفة البطالة، أو بإيجاد الحلول للتمهيش الاجتماعي، أو بالإجابة الملزمة على ما يشغلنا في مجال البيئة أو في مجالات أخرى.

وإذا كانت المفاوضات التجارية التي أنهيناها الآن بصفة رسمية قد انطلقت من مدينة بونتاديل إستي بالإورغواي لتنتهي بمدينة مراكش بالمغرب، أي ببلدين من بلدان الجنوب، فإن هذا يعني أن عهدا جديدا قد بزغ مؤشرا لانجاء المواجهات بين الدول المصنعة والدول النامية، وما التحالفات التي توثقت خلال هذه المفاوضات بين شركاء ذوي مستويات تنموية مختلفة إلا دليل على أن هناك حركية تصير لم يبق إلزاما علينا إلا أن نعلمها وندعمها.

إن ما أضافه ارتفاع عدد الأطراف المتعاقدة من بعد كوني على الأوقاف التي تم التوقيع عليها، وما أحدثه سقوط جدار برلين من أثر في النفوس، لمن شأنهما أن يضعا حدا للفرقة الإيديولوجية التي عالت انسجام تنمية الاقتصاد العالمي. فمن الآن فصاعدا أصبح أربع أخماس سكان العالم يعيشون في ظل نظم اقتصاد السوق، كما أن أكثر من مائة بلد دخلت في مسلسل خصوصية مؤسساتها العمومية. وإنه من علامات الاستبشار أيضا أن يصادف اجتماعنا بمراكش بداية تطبيق الاتفاقيات المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وهي الاتفاقيات التي يتمكنها للعلم الفلسطيني من أن يرقرف على جزء من تراهه، تسجل بداية لمسلسل الإطناء النهائي لأقدم يؤرة للتوتر الساخن في العالم. ويستنتج من هذا كله أن العالم الذي يلوح لنا في الأفق لا يمكن أن يشبه العالم

الذي عشنا فيه حتى الآن، فما طرأ على نظم الإنتاج وأنماط الاستهلاك، وما جد في ميدان التقنيات الحديثة للاتصال من سرعة الخدمات المرتبطة بها، كلها عوامل من شأنها أن تعمم الشمولية على أسواق السلع والخدمات والأموال. وقد يكون من شأن هذه الشمولية أن تحمل كذلك المزيد من الفوارق بين البلدان، وأن تضاعف من حدة أعراض ظاهرة الاستبعاد المجتمعي التي يداننا نلاحظ برادورها في البلدان الغنية وفي البلدان الأقل غنى، فهي تستدعي منا إذن تصور آليات مستورة للتنضام الجماعي واستعمالها الاستعمال الحسن، كما تفرض علينا انتقاء مقاربة جديدة لمعضلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإذا كانت عدة بلدان نامية قد أقدمت بشجاعة على إعادة هيكلة اقتصادياتها لإدماجها بصفة أجدى في الاقتصاد العالمي فلأنها متقنعة بفضائل الصرامة المالية وبضرورة العمل على تقليص الآثار المترتبة على ذلك والتي يتكلفتها مرقنا المجال الاجتماعي. وهذه التكلفة تقتضي من الدول المصنعة مقابلا يتبلور في شكل ترتيبات قمينة بأن تسهل لبضائع الجنوب ولوج الأسواق من جهة، وتضمن من جهة أخرى شفافية شروط المنافسة الشريفة، بالاعتماد خاصة على استقرار نقدي أكبر.

إن الوضع المتميز لإفريقيا يستدعي انتباهها خاصا، والمغرب البلد المسلم العربي الإفريقي الذي كان من وراء حركة التحرير بإفريقيا لواع كل نوعي بالتعهدات التي تجبه مجابته، فمن اللازم علينا أن ننظر إلى الواقع يروضوح وجلاء، وأن نقر بأن حصيلة أربعين سنة من الاستقلال حصيلة متضاربة انشائج، صحيح أن عددا من الأخطاء قد ارتكبت، كما أن عددا من الإنجازات قد تحققت هنا وهناك، إلا أنه لا أحد يستطيع أن يتجاهل المخاطر التي تكمن وراء استمرار الحلل المستقحل لمستويات التنمية، كما أن علينا أن لا نتخذه بخصوص ما تحبل به السنوات المقبلة، ولا أن نسلم بأن قارة بكاملها أصبحت مهددة بالاستبعاد من النشاط الاقتصادي العالمي.

وعلى أن تتسامل، بعد كل المبادرات التي اتخذت لإنقاذ إفريقيا، ألم يعن الأوان بعد لوضع برنامج مارشال يرمي إلى تخفيف البؤس والمعاناة عن الملايين من البشر؟

السيد الرئيس.

حضرات السادة الوزراء

السيد المدير العام

السادة المندوبون المحترمون.

عندما دعوناكم أن تنظروا في إمكانية التوقيع بمراكش على الوثيقة النهائية لجولة الأوروغواي وهو ما شرقتمونا وأسعدتمونا بقبوله كنا مدفوعين لذلك بعدة اعتبارات أساسية. وحتى لا نسرد إلا بعضاً منها، نذكر بأن مراكش كانت طيلة قرون ملتقى تجاريا وحضاريا بين إفريقيا وأوروبا وبين أوروبا والعالم العربي.

فيمراكش تم في سنة 1788 تبادل الرسائل بين السلطان سيدي محمد بن عبد الله والرئيس الأمريكي جورج واشنطن، مما جعل من المملكة المغربية أول دولة تعترف باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الوثائق التي لازالت سارية المفعول، كانت تعالج شؤون السلم، والصداقة، وحرية الملاحة والتجارة.

وفي نفس المدينة تم سنة 1856 تبادل الوثائق الدبلوماسية بين الملكة فيكتوريا والسلطان إبراهيم عبد الرحمان. وقد أصبح الاتفاق التجاري الذي اعتمد آنذاك نموذجاً للعلاقة الألفاق التي وضعت في ذلك العصر، وبما لاشك فيه أنه اتفاق يشير دهشة الباحث لما هو عليه من حداثة ومطابقة لقواعد الانضباط التي اتفقنا عليها اليوم، ففيه نص لأول مرة على حكم الدولة الأوفر امتيازاً.

وهكذا، تكون قد اختتمت في إحدى الدول العريقة قدما في ميدان التجارة العالمية أهم وأعقد المفاوضات التي عرفتها الإنسانية.

كما أن الملكة المغربية بوضع توقيعها إلى جانب توقيعات الأطراف المتعاقدة المجتمعة هنا تجدد العهد بتقاليد التبادل الحر التي لم تنأ عنها منذ أوائل عهدها إلى الحرب العالمية الأخيرة.

وهذه التقاليد لا تنحصر في الميدان التجاري وحده، بل تتجلى كذلك في جميع اختياراتنا الاجتماعية. فعندما اعتمد المغرب التعددية وحرم الحزب الواحد في أول دستور أعلن عنه غداة الاستقلال، كان واعياً كل الوعي بأن السياسة الاقتصادية الليبرالية الحق لا بد لها أولاً أن تنغذي من قيم الديمقراطية، ومن التعددية السياسية والنقابية. وقد مكنه عزمه الدائب الرامي إلى تشجيع نظام اقتصادي

يدعم المبادرة الخاصة التي تنفضي إلى المناقشة المعقولة من أن يستمر في محجة
النساء المتواصل، وأن يعالج اختلال التوازنات البنيوية وأن يجذب إليه
الاستثمارات الأجنبية.

وقد مكنتنا ما توافق لدينا من محارب منذ قرون من أن نقضي الموهبة التي جعلت
من بلدنا أرض ترو وجراً وتجدد، كما علمتنا هذه التجارب فضائل النواضع
والالتزام التبصر.

وهذا مايجبرنا إلى أن نستنتج أن أوافق مراكش، إذا كانت تضيف إلى بنياننا
المشترك لبنة أساسية، فهي لا يمكنها مع ذلك أن تكون غاية في حد ذاتها. بل
الأحرى بها قبل كل شيء، أن تسائلنا وتستحث قوة الابتكار فينا من أجل بناء
نظام دولي جديد.

إننا نعتقد أن الشروط قد اكتملت الآن لانطلاقة التفكير الجماعي الهادي، فيما
يجب أن يكون عليه تدبير الاقتصاد العالمي في القرن المقبل. وليست المبادئ
التجارية إلا عنصر من ثلاثية تتفاعل فيها قضايا النقد والتمويل في ترابط بين
بعضها البعض. فآثار السياسات النقدية التي يتبعها أهم العاملين في ميدان
الاقتصاد الدولي كثيراً ما ينجم عنها انحراف يؤدي بمكتسبات جهودنا التقويمية.
وفي هذا المضمار، فإننا نتوي أن نقترح على رؤساء مختلف دولكم جدوى إنشاء
مجموعة حكومية يكون من مهامها التفكير في آليات جديدة للتفاوض
الاقتصادي الدولي من أجل:

- التنسيق الكامل بين عمليات الصندوق الدولي، والبنك الدولي والمنظمة
العالمية للتجارة.

- الإسهام بصفة كافية لبلدان الجنوب في وضع استراتيجية تحظى بالتوافق العام
وتؤدي إلى إنعاش الاقتصاد العالمي كي تتمكن من إيجاد الجواب على ما طرحه
علينا من عواقب أفة القرن الواحد والعشرين المتمثلة في البطالة.

سيادة الرئيس،

أصحاب المعالي الوزراء

سيادة المدير العام،

آبها الندويون المحترمون،

إننا لتحمد الله أن يسر للقائنا هذا أن يكون من اللقاءات التي تخدم التعاون

الدولي وتوسع مجالاته وترسخ أسسه وتوثق قواعده، وأن يأتي في ختامه ميثاق
مراكش ليثني عقد المواثيق الدولية التي بنى عليها المجتمع المعاصر دعائم وحدته،
مقلعاً بذلك عن أسباب التناحر والعداء ليتصهر في عهد التواصل من أجل السلم
والوثام. وإذا كان هذا البلد يفتخر بأن احتضن أعمالكم، فلأن ذلك يستجيب
لتطلعاته وخياراته بأن يظل كما كان متفتحا على العالم، متشبعا بمبادئ التعاون
الدولي.

فهنيئاً لنا جميعاً بهذه الخطوة العملاقة التي من شأنها أن تمهد لتعاون دولي
أوسع وأقوى، مندرجة بذلك في مسلسل التضامن الدولي الذي نرجو أن يكون
الطابع المميز للقرن المقبل، ذلكم التضامن المنتظمن مشروع النظام العالمي الجديد.
والسلام عليكم ورحمة الله.